Quarterly refereed journal for studies & research (Educational & Human Sciences) No. 27

ISSN (Print) 2596 – 7517
ISSN (Online) 2597 – 307X

FULL PAPER

ALzjmokhshary Grammatical and Syntactical Choices in his Book (Detailed of Parsing Apprenticeship

إختيارات الزمخشري النحوية والصرفية في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" ، عرضاً ودراسة

إعداد

د. حمزة آدم يوسف حسن
قسم اللغة العربية ـ – كلية التربية
جامعة كردفان ـ السودان
elhelaw3@gmail.com

د. يوسف حسن محمدً نواي
قسم اللغة العربية ـ – كلية التربية
جامعة كردفان ـ السودان

Abstract:

The study has talked the syntactic and grammatical chalices of Alzumakhshary in his detailed book in apprenticeship and analysis, the study aimed to collect syntactic and grammatical choices of Alzumakhshary in his detailed book and their analysis and study , and the identification of Alzumakhshary syntactic discipline through these choices, and clarification of the origins and scientific bases which depended on in his choices and to know it talking of these issues on the descriptive analytical method, and has reached some results , the study restricted seventeen problems, have been chosen out of ten problems in syntax and seven in grammar , from speech collection and the dissuasion of grammarians' ideas he did not imitating a certain discipline in choices and reasonable , but he called from all disciplines , the study deified Alzumakhshary has repeat the phrase (our friends) yet, it does not mean that he supported them all, and he controverted them in "So that" analysis and other whish had been mentioned in the study . Alzumakhshary has cited by Quran's Readings to strengthen his arguments and sagging, and this is a clue or his affection with the Andalusia's those who raise listening value in their ideas' weighting.

Key words: Choices – Alzumakhshary – Syntax – grammar – detailed - book

المستخلص

تناول هذا البحث اختيارات الزمخشري النحوية والصرفية، في كتابه المفصل في صنعة الإعراب، وهدف إلى جمع اختيارات الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب المفصل ودراستها وتحليلها والتعرُّف على مذهب الزمخشري النحوي من خلال هذه الاختيارات، وبيان الأصول والأسس العلمية التي اعتمد عليها في اختياراته ، والوقوف على مدى تأثيرها في الدرس النحوي، اعتمد البحث في تناول هذه القضايا على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أسفر عن عدة نتائج منها : حصر البحث (سبع عشرة) مسألة وقع فيها الاختيار منها (عشر) مسائل في النحو و (سبع) مسائل في الصرف ، أظهر البحث تمكن الزمخشري في علمي النحو والصرف من حيث جمع الأقوال ومناقشة آراء النحاة، فهو لم يكن مقلِّداً لمذهب بعينه في تعليلاته واختياراته بل جمع بين كافة المذاهب ، بيّن البحث من خلال الآراء التي أيدها الزمخشري تأثره بالبصريين ، فقد كان كثيراً ما يردد عبارة "أصحابنا" ، إلا أن هذا لا يعني تأييده لهم مطلقاً ، فقد خالفهم في إعراب "كي" وغيره مما تم بسطه في البحث ، استشهد الزمخشري بالقراءات القرآنية لتقوية حججه وأقواله ، وهذا دليل على تأثيره بالأندلسيين الذين يعلون من قيمة السماع في ترجيح آرائهم .

الكلمات المفتاحية :اختيارات – الزمخشري – النحوية والصرفية – كتاب المفصل .

.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبيّ الهدى سيدنا محمد وآله وصحبه ومن اهتدى ، وبعد :

لقد حبى اللهُ اللغة العربية بعلماء أجلاء ، حملوا مشعلها على مرِّ العصور، ذاع صيتُهم ، وطوقت في الآفاق شهرتُهم ، تصدوا للدرس النحوي والصرفي فأجادوا، وتوجهوا للتأليف فأفادوا ، عمَّ فضلهم وتتابع أثرُهم وكان من بين هؤلاء العلماء ذلكم العالم الفذ جار الله محمود الزمخشري (ت 538) الذي خلّف ثروةً لغوية عظيمة تمثلت في مؤلفاته التي أضحت قبلةً للباحثين ومحطاً للدارسين، فشملت تلك المؤلفات اللغة والنحو والأدب والتفسير والفقه ، منها : الكشاف والأنموذج في النحو ، وكتاب المفصل في صنعة الإعراب موضوع هذا البحث ، والذي

يُعد من أشهر الكتب المؤلفة بعد كتاب سيبويه ، لما فيه من الترتيب والتبويب ومزج النحو بالصرف ، حيث ترجع أهمية هذا الكتاب إلى مكانة مؤلفه الذي عُرف بسعة أفقه وقد شُهد له أنه كان إماماً في عصره من غير منازع تشد إليه الرحال في فنونه ، فتخرج على يديه عددٌ من التلاميذ الذين أصبحوا فيما بعد أئمةً كبار يقودون الأمة بعلمهم وأدبهم في كافة مجالات المعرفة (الذهبي ، شمس الدين ، 2006 ، ص 17 ، ص 151) ، (القفطي ، جمال الدين ، 1986 ، ص 158 – 159) (السيوطي ، عبد الرحمن ، ص 120) . فكانت له اختياراته النحوية والصرفية التي تشهد بعلو قدره ومكانته بين النحاة، ولهذا انعقد العزم على تسليط الضوء على تلك الاختيارات تحت عنوان : (اختيارات الزمخشري النحوية والصرفية في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" عرضاً ودراسة) .

أهمية البحث

1/ دراسة ظاهرة اختيارات الزمخشري في كتابه (المفصل) ، والتي أشار إليها كثير من النحاة، وقد استند عليها البعض في ترجيحاته.

2/ إنَّ الزمخشري من النحاة المتقدمين في علم النحو والصرف، ولا شك أنّ كل ما أورده في مؤلفه من اختياراته يعدُّ موضع العناية والاهتمام ، وتعدَّ ظاهرة مؤثرة في الدرس النحوي والصرفي ، ليس من جهة وضعها ، وإنّما من جهة القياس عليها وفقاً للضوابط والحجج التي تبينِّ قوة هذه اللغة.

3/ تأصيل ظاهرة الاختيار لدى الزمخشري ، وبيان الأسس التي اعتمد عليها في ذلك.

4/ ممَّا لفت انتباه الباحثين تعدد العبارات التي بها يختار الزمخشري رأيه في المسألة، فمنها ما يُفهم من ظاهر النص، ومنها ما يفهم من السياق ، ولهذا برز التفكير في تناول هذه الاختيارات ودراستها وفقاً لأقوال العلماء.

5/ وممّا شجع الباحثين أنّهما لم يقفا على بحث تناول هذا الموضوع.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في جمع اختيارات الزمخشري النحوية والصرفية في كتابه "المفصل" ودراسة هذه الاختيارات في ضوء الخلاف النحوي والصرفي الكائن.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

1/ جمع اختيارات الزمخشري النحوية والصرفية في كتابه المفصل في صنعة الإعراب.

2/ دراسة وتحليل هذه الاختيارات وذلك بتأصيل وبيان أدلتها .

3/ الوقوف على حقيقة هذه الاختيارات وأثرها على الدرس النحوي والصرفي .

4/ التعرَّف على مذهب الزمخشري النحوي والصرفي من خلال اختياراته.

5/ التعرُّف على الأصول التي اعتمد عليها الزمخشري في هذه الاختيارات.

6/ بيان الأسس العلمية التي انطلق منها الزمخشري في بناء قاعدة هذه الاختيارات.

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي وفقاً للخطوات الآتية:

1/ جمع اختيارات الزمخشري النحوية والصرفية في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب".

2/ ترتيب المسائل حسب ورودها في الكتاب.

3/ عرض ودراسة هذه المسائل مشفوعةً بالأدلة.

4/ تعقيب من الباحثين مع إبراز اختيار الزمخشري.

الدراسات السابقة

لم يقف الباحثان على دراسة تحمل نفس العنوان ، ولكن هنالك دراسات تطرقت لإسهامات الزمخشري في الفكر النحوي من خلال مصنفاته منها:

1/ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري (بحث منشور) ، تأليف د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1390هـ – 1971م .

2/ اختيارات الزمخشري في الكشاف جمعاً ودراسة ومقارنة ، تأليف فلاح عبدالمجيد ، (رسالة دكتوراة) جامعة دمشق 2008م، إشراف د. ابراهيم محمدّ .

3/ آراء الزمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف (بحث منشور) ، تأليف د. عبدالعزيز بن محمدّ الحربي ، جامعة الإمام محمدّ بن سعود الإسلامية .

ومن خلال العناوين تظهر ماهية هذه الدراسات ، حيث لم يكن هنالك تشابه في القضايا التي تم التطرق إليها إلا أنها تتفق مع دراستنا في كونها تنطلق من مشكاة واحدة وتدور حول إسهامات الزمخشري في الفكر النحوي وتبرز اعتماده – في آرائه – واختياراته على أهم مصدر من مصادر الاحتجاج ، وهو القرآن الكريم وإعلاء قيمة السماع ، كما تجتمع كل هذه الدراسات على ميول الزمخشري للمنهج البصري في طريقة تفكيره وترجيحه للآراء النحوية والصرفية .

المبحث الأول : المسائل النحوية

المسألة الأولى: إضمار الفاعل

قال الزمخشري : (ومن إضمار الفاعل قولك : ضربني وضربتُ زيداً ، تضمر في الأول اسم من (ضربك) و (ضربته) إضماراً على شريطة التفسير ، لأنّك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيداً فاعلاً ومفعولاً فوجهت الفعلية إليه، استغيث بذكره مرة، ولما لم يكن بدّ من إعمال أحدهما أعملت الذي أوليته إيّاه ، ومنه قول طفيل الغنوي أنشده سيبويه :

وكَمْتاً مُدَّماةً كأنَّ متونَها * جرى فوقَها واستشعرتْ لونَ مذهبِ

وكذلك إذا قلت : ضربتُ وضربني زيدٌ، رفعته لايلائك إيّاه الرفع، وحذفت مفعول الأول استغناءً عنه، وعلى هذا أُعمل الأقرب أبداً فتقول: ضربتُ وضربنى قومُك. قال سيبويه : ولو تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني قومُك قال : وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل ، قال تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) (الكهف: 96). وقوله تعالى : (هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ) ، وإليه ذهب أصحابنا البصريون (الزمخشري ، محمد ، 1993 ، ص 37-39).

العرض والدراسة

اختلف النحاة في إعمال الاسم إذا تنازع عاملان في العمل إلى خمسة أقوال:

الأول: إعمال الثاني وجوازإضمار الفاعل، فإذا قلت: ضربني وضربتُ زيداً، أعملت الآخر وأضمرت الفاعل قبل ذكره لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل وهو من المضمر المتقدم على شريطة التفسير، فأخبرت عن (زيد) ، قلت : الضاربي هو ، والضاربه أنا (زيد) ، جعلت الضاربي مبتدأ وعدتيه كما عدتيه في قولك: ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ، كأنك قلت : ضربني زيدٌ ، وضربتُ زيداً هو فاللفظ معرًى من المفعول في الفعل الأول، فـ(هو) فاعل (ضربني) ، وإنَّما أُخر عن الظاهر هرباً من الإضمار قبل الذكر، ولم يُحذف هرباً من حذف الفاعل ، وهذا في كل كلام يُجعل فيه الاسم فاعلاً ومفعولاً في آنٍ واحد، فيتم توجيه الفعلية إليه، يستغنى بذكره مرةً أخرى؛ لأنَّ ما بعده دالاً عليه ، وهذا مذهب الفراء والمبرد، والأزهري والزمخشري (المبرد ، محمد ، ب ت ، ص 127) ، (الأزهري ، خالد ، ب ت ، ص 486) ، (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، 1985 ، ص 177) ، (الزمخشري ، محمود ، 1993 ، ص 37–39).

القول الثاني: إعمال الاسم الثاني في اللفظ وحُذف مفعول الأول : فإذا قلت : ضربتُ وضربني زيدٌ ، فرفعت (زيد) فاعلاً وحذفت مفعول الأول استغناءً عنه، وأعملت الثاني لأنّه الأقرب من الأول ، أما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني، فحذف لعلم المخاطب به، تقول : ضربتُ وضربني عبدُالله ، تضمر في (ضربني) ، ولا يُجاء معه بضمير المتنازع فيه ، قال سيبويه : فإذا قلت: ضربت وضربوني قومَك، نصبت إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر كأنك قلت: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان ، وعلى هذا الحد تقول: ضربتُ وضربني عبدَ الله ، تضمر في (ضربني) كما أضمرت في "ضربوني" (سيبويه ، عمرو ، 1982 ، ص 78).

وبه ورد التنزيل قال تعالى: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) (الكهف:96). واختاره البصريون وتابعهم ابن مالك (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 208) ، (سيبويه ، عمرو ، 1991 ، ص 171) ، (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 2003 ، ص 83 – 96) ، (ابن مالك ، محمد ، 1982 ، ص 648) .

القول الثالث : إعمال الاسم الأول وحذف فاعل الثاني : فإذا قلت : ضربت وضربني زيداً، فإنّما المراد : ضربتُ زيداً وضربني ، فإن الإخبار عن التاء في قول جميع النحويين، إلا أنَّ إعمال الأول قليل، ومنه قول الشاعر: (ابن مالك ، محمد ، 1982 ، ص 648) .

إذ هي لم تَسْتُك بعُودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ * فاستاكتْ به عُود إسحِل

لأنّه أضمر في آخر الكلام (سيبويه ، عمرو ، 1991 ، ص 78) ، وإليه ذهب الكوفيون (ابن يعيش ، يعيش ، 1982 ، ص 211) ، (الأشموني ، علي ، ص 205). تنخل: اختير ، الإسحل: شجر يشبه الأثل يستاك به .

القول الرابع : إعمال الفعلين إذا تساويا في طلب المرفوع: إذا استوى العاملان في طلب المرفوع، فالعمل لهما ، ولا إضمار نحو : قام وقعد أخوك ، ونحو : يحسن ويسيء ابناكا ، وهذا عليه الفراء والصبان وابن هشام (الصبان ، محمد ، 1997 ، ص 151) ، (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 177).

القول الخامس: وجوب إضمار المعمول مؤخراً إذا كان العامل من باب (كان) أو (ظن) : إذا كان العامل من باب (كان) أو (ظن) ، وجب إضمار المعمول مؤخراً ، أي : يُحذف المنصوب لفظاً ومحلاً إذا أمن اللبس، لأنّه فضلة مستغنًى عنه ، فلا حاجة لإضمار قبل الذكر وقيل : يجوز إضماره ، ومنه قوله: (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، 1985 ، ص 203) ، (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 125) ، (ابن الناظم ، بدر الدين ، 2000 ، ص 186):

إذا كنتَ تُرضيه ويُرضيك صاحبٌ * جهاراً فكُنْ في الغيبِ أحفظُ للودِّ

والشاهد فيه : إعمال العامل الثاني وهو (يرضيك) في صاحب ، وقد أعمل الأول في ضمير المفعول وذكر ولم يحذف للضرورة عند الجمهور مع أنّه فضلة وفيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (النجار ، محمد ، 2001 ، ص 115) ، (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 487) ، ومن ذلك قوله : استعنت واستعان عليٌّ زيدٌ به، حيث (استعان) الأول يطلب زيداً مجروراً بالباء، والثاني : يطلبه فاعلاً ، فأعمل الثاني وأضمر ضمير زيد مجروراً بالباء مؤخراً ، ولم يحذفه؛ لأنَّ حذفه يُوقع في لبس ، لأنَّه لا يُعلم إن كان زيداً مستعاناً به أو عليه، وإضماره مقدماً يلزم عليه الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة . ومنه : كنت وكان زيدٌ صديقاً إياه وظننتُ وظننّي زيداً قائماً إياه، وقيل : في باب (ظن) و (كان) يضمر مقدماً ، وقيل : يظهر ، وقيل : يُحذف وهو الصحيح؛ لأنّه حُذف لدليل، وهذا هو مذهب ابن هشام والأزهري والأشموني والسيوطي (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 177 ، ص 203) ، (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 331 ، ص 487) ، (الصبان ، محمد ، 1997 ، ص 150) ، (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 25) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 110).

تعقيب

مجمل القول إنّ النحاة قد اتفقوا في إعمال الاسم الثاني في حالة تنازع عاملين في العمل لأنّه الأقرب ، واختلفوا في إضمار العامل المعمول من حيث الذكر والحذف كما سبق بيانه .

وقد اختار الزمخشري رأي البصريين وهو الراجح لاستناده إلى السماع من كتاب الله عزّ وجل واعتماده على التعليل الصحيح على ضوء ما ورد في لسان العرب.

المسألة الثانية : القول في ناصب الاسم المشغول عنه

قال الزمخشري : (ومن المنصوب باللازم إضماره ما أُضمر عامله على شريطة التفسير نحو قولك : زيداً ضربتُه ، كأنَّك قلت : ضربتُ زيداً ضربتُه إلاّ أنَّك لا تبرزه استغناءً عنه بتفسيره، ومنه : زيداً مررتُ به وعمراً لقيتُ أخاه وبشراً ضربتُ غلامه، بإضمار: جعلت على طريقي ولابست وأهنت ، ثمَّ إنّك ترى النصب مختاراً ولازماً ، فالمختار في موضعين أحدهما : أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية ، كقولك: لقيتُ القوم حتى عبدالله لقيتُه ، ورأيت عبدالله وزيداً مررتُ به، فأما إذا قلت زيداً لقيت أخاه وعمراً مررت به، ذهب التفاضل بين رفع (عمرو) ونصبه ، لأنَّ الجملة الأولى ذات وجهين ، فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الإبتداء كقولك: لقيت زيداً وأما عمرٌو فقد مررتُ به ، ولقيت زيداً وإذا عبدالله يضربه عمرٌو، وعادت الحالة الأولى جذعة، والثاني: أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى ، وذلك أن يقع بعد حرف الاستفهام كقولك: أعبد الله ضربته

ومثله: آلسوط ضُرِب به عمرٌو ، وأزيداً أنت محبوسٌ عليه وأزيداً أنت مكابرٌ عليه، فإن قلت: أزيدٌ ذهب به، فليس إلاّ الرفع) (الزمخشري ، محمود ، 1993 ، ص 175).

العرض والدراسة

اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه بالضمير إلى مذهبين : الأول ذهب الجمهور إلا أنّ ناصبه فعل مضمر وجوباً ؛ لأنّه لا يجمع بين المفسَرِ والمفسَّر ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المظهر نحو قولك: زيداً ضربتُه والتقدير: ضربتُ زيداً ضربتّه ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنًى ، وما وافق معنًى دون لفظ كقولك: زيداً مررتُ به والتقدير: جاوزت زيداً مررتُ به ، والمذهب الثاني: أنَّه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي ، وقد اختلف هؤلاء ؛ فقال قومٌ : إنَّه عامل في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت: زيداً ضربته كان (ضربت) ناصباً (زيد)، وللهاء ، ورُدّ هذا المذهب بأنّه لا يعمل عاملٌ واحد في ضمير اسم ومُظهره ، وقال قومٌ : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغًى ، وُردَّ بأنَّ الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل (ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص 58).

والمشهور أنّه إذا وقع الاسم المتشغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء، والجملة ذات الوجهين هي الجملة التي يكون صدرها اسماً وعجزها فعلاً نحو : زيدٌ قام وعمروٌ أكرمته، فيجوز رفع (عمرو) مراعاةً للصدر ونصبه مراعاةً للعجز، والمختار الرفع ؛ لأنَّ عدم الإضمار أرجح من الإضمار ، وذلك في كل اسمٍ لم يُوجد معه ما يُوجب نصبه ولاا يُوجب رفعه (ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص 62) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 106) ، (ابن مالك ، محمد ، 1990 ، ص 43).

ويجوز في الاسم المتقدم في جملة الاشتغال وجهان (ابن عصفور ، علي ، 1998 ، ص 346-347) ، (الأزهري ، خالد ، ص 441) الأول : الرفع على الابتداء لسلامته من تقدير العامل، واختاره ابن هشام وأبو حيان وابن مالك (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 102).

قال ابن هشام : (ويترجح الرفع في قولك: زيدٌ ضربته ، وفي قوله تعالى : (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) (الرعد: 25) ، وقد أجمع العلماء على رفع (جنات) ، وقُري شذوذاً بالنصب ، إلا أنَّ الراجح الرفع؛ لأنّه الأصل، ولا مرجح لغيره (ابن هشام الأنصاري ، عبد الرحمن ، ب.ت ، ص 196).

ويتعين الرفع في جملة الشرط والجواب نحو: زيدٌ إن زرته يكرمك، وزيدٌ إن يقم أكرمه ، كما يتعين الرفع في تالي (لا) و (لم) النافيتين نحو : زيدٌ لا أكلمه وزيدٌ لم أضربه ، وفي جواب القسم نحو : زيدٌ والله لا أضربه وفي (إذا) الفجائية نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو ، وأدوات الاستفهام نحو : زيدٌ هل تضربه؟ فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ونحوها ، ولا يجوز نصبه (ابن عصفور ، علي ، 1998م ، ص 346) ، (ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص 60).

الوجه الثاني : النصب على إضمار فعل نحو : زيداً أضربه وعمراً لا تشتمه ، إلا أنّ النحاة اختلفوا في الاسم المنصوب، فزعم الكسائي أنَّه منصوب بالفعل المتأخر وأُلغي الضمير، وذهب الفراء إلى أنّهما منصوبان بالفعل المذكور؛ لأنّهما في المعنى لشيءٍ واحد (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 114) ، (أبو حيان الأندلسي ، محمد ، 1998 ، ص 110).

وأجازه ابن الشجري وأنشد على النصب قوله (التبريزي ، 502هـ ، الخطيب ، ص 121) ، غادروه: تركوه من مكانه ، ملحم: هو الذي ينشب في الحرب فلا يجد مخلصاً ، النكس: الضعيف ، الوكل: الذي يكل أمره على غيره عجزاً .

فارساً ما غادرُوه مُلْحَماً * غير زُمّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

والشاهد فيه قوله : فارساً ما غادروه ، حيث نصب الاسم السابق وهو قوله: فارساً المشتغل عنه بفعل محذوف يفسره المحذوف بعده (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 82) ، (ابن الشجري ، هبة الله ، 542هـ ، ص 175).

ويتعين النصب – غالباً – ويُختار إذا جاء بعد الاسم فعلٌ دالاً على الطلب كالأمر والنهى والدعاء نحو : زيداً أضربُه وزيداً لا تضربُه وزيداً رحمه الله ، كما يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام نحو : أزيداً ضربته ، وإذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يُفصل بين العاطف والاسم نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته، فلو فُصل كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو : قام زيدٌ وأما عمرٌو فأكرمته وهنا يختار الرفع ، وأيضاً إذا تلا ما يخص بعد أداة التحضيض والعرض نحو : زيداً هلاَّ ضربته وعمراً ألا تكرمه، وبعد ظروف الزمان وأدوات الشرط الجازمة نحو : إذا زيداً تلقاه فأكرمه، وإنْ زيداً رأيته فأكرمه وحرف النفي غير المختص نحو : ما زيداً قتلته ، وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة نحو : هل زيداً ضربت؟ والتقدير : هل ضربت زيداً ضربته (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 102–103) ، (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 82). وهذا على مذهب سيبويه (سيبويه ، عمرو ، 1998م ، ص 993) ، وقد خالفه الكسائي وأبو حيان زاعمين أنَّ هذا الاسم مرفوع بالابتداء ؛ لأنَّ (هل) إذا جاء بعدها اسم وفعل؛ لم يجز تقديم الاسم على الفعل ، فلا يجوز : هل زيداً رأيت إلا في شعر (أبو حيان الأندلسي ، محمد ، 1998 ، ص 110) ، أما إذا قلت: هل مرادك نلته؟ فالنصب هنا واجب، غير أنَ ابن هشام يرى أنّ مسوّغ النصب في هذا كلَّه هو غلبة الفعل وليس كما ذُكر (ابن هشام الأنصاري ، عبد الرحمن ، ب.ت ، ص 192–194).

إذن ، ضابط النصب في جملة الاشتغال ؛ أن يتقدَّم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ عامل في ضميره ، فلو حُذفت الفاء في قولك: زيداً أضربه ، وسُلطت هذه الهاء على (زيد) لقلت: زيداً ضربت ، ويكون (زيداً) مفعولاً مقدَّماً ، لحاجة الاسم إلى تقدير عامل موافق للفعل المذكور ومفسرٌ له (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 192–193).

تعقيب

يبدو مّما سبق أنّ الوجه الرّاجح هو ما ذهب إليه الجمهور في كون ناصب الاسم المشتغل بالضمير فعلٌ مضمرٌ ، ويكون ذلك الفعل موافقاً في المعنى لذلك المظهر أو موافقاً له لفظاً ومعنًى أو معنًى دون لفظ.

كما أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام وأبو حيان وابن مالك في ترجيح الرفع في الجملة ذات الوجهين أو ذات الوجه الواحد، وفي كون ذلك يتأتى في الاسم الذي ليس فيه ما يُوجب نصبه لسلامته من تقدير العامل، وجواز ذلك مع أدوات الشرط والجواب والنفي والقسم وأدوات الاستفهام، هو الرأى الأوجه والمبني على أصل اللغة، في أنّ عدم

الإضمار أحسن من تكلف الإضمار (ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، 1419هـ ، 1998م ، ج 1 ، ص 349).

وقد اختار الزمخشري ما ذهب إليه الجمهور، واحتج بما احتجوا به.

المسألة الثالثة : المفعول فيه

قال الزمخشري : (هو ظرفا الزمان والمكان : وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت ومستعمل اسماً وظرفاً ومستعمل ظرفاً لا غير ، فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والمؤقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار .

والمستعمل اسماً وظرفاً ما جاز أن تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب نحو قولك: وسرنا ذاتَ مرةً وبكرةً وسحر وسحيرا وضحًى وعشاءً وعشيةًً وعتمة ومساءً إذا أردت سحراً بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاءه وعتمة ليلتك ومساءها . ومثله عند وسوى وسواء ، وممّا يُختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان تقول : سير عليه طويلاً وكثيراً وقليلاً وقديماً وحديثاً (الزمخشري ، محمود ، 1412هـ ، ص 81).

والمشهور في الظروف أن يلتزم فيها صفة الأحيان، وأن تُنصب على الظرفية بخلاف الظروف المتصرفة ، حيث اختار الزمخشري النصبُ في الظروف التي يلتزم فيها صفة الأحيان ، ووافقه سيبويه في أنَّه لا يحسن في كلّ الأشياء التي ذكرها الزمخشري إلا النصب، قال سيبويه : (وممّا يختار أن يكون ظرفاً ويُقبح أن يكون غير ظرف ؛ صفة الأحيان، تقول : سيرٌ عليه حديثاً وسيرٌ عليه كثيراً وسيرٌ عليه قليلاً وسير عليه قديماً، وكفلان يزورنا صباحَ مساء ، وإنَّما نُصبت صفة الأحيان على الظروف، ولم يجر الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 227) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 107).

فإذا قلت : سرت قليلاً : تريد زمناً قليلاً ، فحذفت الموصوف وهو (زمن) , وأقمت الصفة مقامه وهو قليل وهذا اختيار ابن عصفور (ابن عصفور ، علي ، 1998 ، ص 305).

وقد استقبح جميع العرب التصرّف في صفة (حين) ، فلو تُصرف فيها فقيل : سيرٌ عليه قديمٌ أي : زمن قديم أو حديثٌ أو طويل قبح ذلك (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 107) ، (الصبان ، محمد ، 1997، ص 195).

وزعم السهيلي أنّ (ذات مرة) و (ذات يوم) لا تتصرَّف إلا في لغة خثعم ولا في غيرها (السهيلي ، عبد الرحمن ، 1992 ، ص 300) . وأيده سيبويه بقوله : (ومثل ذلك سيرٌ عليه ذات مرة ، نُصب ، ولا يجوز إلا هذا) (سيبويه ، عمرو ، 1988، ص 225).

وقال الصبان : (ومن غير المتصرِّف عند خثعم (ذا وذات) مضافين إلى زمان ، فليتزمون نصبهما على الظرفية نحو: لقيته ذات صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أي : وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة ، أي: وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبت هذا الاسم (الصبان ، محمد ، 1997، ص 195) .

فكل ما لزم النصب ولم يكن متصرِّفاً فهو ظرف نقول : مساءً وعشيةً وسحر إذا أردته من يوم بعينه ، فإن لم تردده من يوم بعينه فهو متصرِّف ففي قوله تعالى : (...إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ)(القمر: 34) ، ونحو: جلست فوق الدار، فكل من (سحر) و(قوم) لا يكون إلا ظرفاً(ابن عقيل ، بهاء الدين 2009 ، ص 89) ، (ابن عصفور ، علي ، 1998 ، ص 305).

تعقيب

يظهر مَّما سبق أن ما ذهب إليه الزمخشري في اختياره التزام الظروف صفة الأحيان ونصبها على الظرفية هو القول الصحيح الذي عليه أغلب أهل اللغة ، ولم يقع الباحثان على رأي مخالف أو رافض لذلك، بل ذكر بعض النحاة أنه من القبح التصرُّف في لغة (حين) ، أي : عدم التزام النصب بتقدير الظرف المحذوف.

المسألة الرابعة : نصب المفعول معه

قال الزمخشري : (المفعول معه هو : المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) ، وإنَّما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً كقولك: ما صنعت وأباك، وما زلت أسيرُ والليلَ ، ومن أبيات الكتاب:

فكونوا أنتم وبني أبيكم * مكان الكِليتين من الطّحالِ

ونحو قولك: مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً ، لأنّ المعنى : ما تصنع وما تلابس، وليس لك أن تجره حملاً على المكنِي ، فإذا جئت بالظاهر كان الجر الإختيار كقولك : ما شأن عبدالله وأخيه يشتمه، وما شأن عبدالله والبر تسرقه ، والنصب جائز ، أمّا قولك: ما أنت وعبدالله وكيف أنت وقطعة من ثريد، فالرفع) (الزمخشري ، محمود ، 1412هـ ، ص 83).

العرض والدراسة

الشرط في نصب الاسم على أنّه مفعول به، أن تأتي الواو بمعنى المعية أو المصاحبة، وبالتالي لا يُنصب على المفعولية (المفعول معه) ؛ لأنَّه من لوازمْ انتصاب الاسم على أنَّه مفعول معه أن يكون مشاركاً لما قبله في زمان تسلط العامل عليه؛ لاشتراطهم أنّ تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة(ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 217) ، وقد قسَّم العلماء الاسم بعد الواو إلى خمس حالات (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 217) ، (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 307) ، (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 498) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 239) ، (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 233) ، (ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص207) ، (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 345) .

الأولى : وجوب العطف على الواو كما في : كلُّ رجلٍ وضيعتُه ، ونحو: اشترك زيدٌ وعمرٌو ونحو: جاء زيدٌ وعمرٌو قبله أو بعده، وهنا فقد الاسم شروط النصب، وهي عدم تقدم جملة في الأول وعدم الفضلة في الثاني وعدم المصاحبة في الثالث.

الثانية : رجحان العطف نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو؛ لأنّه الأصل أو ما يختار فيه العطف مع جواز النصب نحو قولك: ما أنت وزيدٌ فالأحسن جر (زيد) ورفعه ، ويجوز النصب ومنعه المتأخرون كابن الحاجب (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 243).

الثالثة : وجوب المفعول معه وذلك نحو: مالك وزيداً وما شأنك وعمراً ، ومات زيدٌ وطلوعَ الشمس، لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة، أي : أنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجار كما في قوله : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)(المؤمنون: 22).

وفي الثاني من جهة المعنى ، فلا يجوز فيها العطف وذلك لتقدم جملة اسمية أو فعلية على الواو متضمناً معنى الفعل وقبل الواو ضمير مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل فيتعين النصب على المفعول معه.

ونظراً لأنّ حدَّ الكلام ها هنا : ما شأنك وشأن عمرو ، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح وإن حملته على الشأن لم يجز، لأنّ الشأن ليس يلتبس بعمرو، وإنّما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً ، حملوه على الفعل فقالوا: ما شأنك وزيداً، أي: ما شأنك وتناولك زيداً.

الرابع : رجحانه : وذلك نحو قوله (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 553) ، (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 449) ، (ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص7) ، (ابن جني ، عثمان ، 1954 ، ص 429-433) ، (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 2003 ، ص 501):

فكونُوا أنتُم وبَني أبيكُم * مكان الكُليتين من الطِّحالِ

والشاهد فيه : نصب (بني) على أنَّه مفعول معه، وحكم نصبه هنا الجواز مع الرجحان ، لأنه يجوز أن يرفع عطفاً على الضمير الواقع اسماً في (كونوا) لوجود التأكيد بالضمير المنفصل غير أنّه ضعيف من جهة المعنى (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 214) ، ونحو: قمتُ وزيداً ، لضعف العطف في الأول من جهة المعنى ، وفي الثاني من جهة الصناعة، ولأنّه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، إلاّ بعد توكيده بمضيرمنفصل أو بأي فاصلٍ كان، وفي : أكرمتُك ومحمداً ، يجوز كون (محمداً) معطوفاً على الكاف، وأن يُعرب مفعولاً معه.

الخامس: امتناعهما ، كقوله (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 535) ، (الأشموني ، علي ، ب.ت ، ص 499) ،(ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص 207) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 189) ، (ابن جني ، عثمان ، 1954 ، ص 429-433) ، (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 2003 ، ص 501) .

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً * حتى شَتَتْ همالةً عيناها

علفتها: قدمت لها العلف ، شتت: بدت ، همالة: صيغة مبالغة من هملت العين إذا ما فاض دمعها وكثر نزوله منها .

والشاهد فيه قوله : ماءً ، حيث لا يصح مجيئها مفعولاً معه لانتفاء المصاحبة حيث إنّ الماء لا يصاحب التبن في العلف أو أن الدابة لا تشرب الماء في أثناء تناولها العلف، فلا يتحد الزمان، ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنّه مفعول به أي: وسقيتها ماءً (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 217).

إذن، فامتناع العطف لانتفاء المشاركة، وأمّا امتناع المفعول معه ، فلانتفاء المعية.

تعقيب

يظهر مما سبق أنّ ما ذهب إليه الزمخشري في اختياراته هو الصحيح وهذا ما استقر عليه رأي النحاة في كون نصب المفعول معه يكون بتقدير فعل أي : إذا تضمن الكلام فعلاً ، وفي منع العطف على الضمير المجرور قبل إعادة الجار، وفي وجوب المفعول معه لعدم وجود تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ، وفي ترجيح النصب على المعية في الضمير المتصل المؤكد بضمير منفصل، وفي اخبار الرفع إذا فقد الاسم شروط النصب، وهي عدم تقدم جملة أو عدم وجود فضلة في الكلام فضلاً عن عدم المصاحبة.

المسألة الخامسة : أنواع المستثنى

قال الزمخشري : (المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب، أحدها منصوب أبداً وهو ما أُستثني بالإ وخلا وعدا من كلام موجب نحو: جاءنى القومُ إلا زيداً ، والثاني: جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام غير موجب نحو : ما جاءنى أحدٌ إلا زيداً وإلا زيدٌ وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً والاختيار البدل ، قال تعالى :(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) ، والثالث: مجرور أبداً وهو ما أُستثني بغير وحاشا وسوى وسواء ، الرابع : جائزٌ فيه الجر والرفع وهو ما أُستثني بلا ومنه قول امرئ القيس:

ولا سيّما يومٌ بدارة جلجل

يُروى مجروراً ومرفوعاً ، وقد رُوي فيه النصب ، الخامس : جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء ، ومن ذلك : ما جاءنى إلا زيدٌ وما رأيتُ إلا زيداً وما مررت إلا بزيدٍ) (الزمخشري ، محمود، 1993 ، ص 98).

العرض والدراسة

المشهور في المستثنى من كلام غير موجب وجهان : الوجه الأول: إعرابه على الاستثناء نحو: ما جاءنى أحدٌ إلا زيداً ، فهو عطف نسق عند الكوفيين، وقد قرأ السبعة بالنصب حملاً على نحو: ما قام أحدٌ إلا زيداً في قوله تعالى :(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) (النساء: 66) ، لأنَّ التقدير: استثنى قليلاً منهم (المبرد ، محمود ، ب.ت ، ص 395) ، (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 311) ، (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، 1985 ، ص 175).

الوجه الثاني : إعرابه بالرفع على البدل نقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، ورجحه سيبويه وابن هشام واختاره المبرد (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 311) ، (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، 1985 ، ص715) ، (المبرد ، محمد ، ب.ت ، ص 395).

قال المبرد : (فأما الرفع فهو الوجه تقول : ما جاءنى أحدٌ إلا زيدٌ فتجعل (زيداً) بدلاً من (أحد) ، فيصير التقدير: ما جاءنى إلا زيدٌ ؛ لأنّ البدل يحل محل المبدل منه، وإذا قلت : مررتُ بأخيك زيدٌ إنّما هو بمنزلة قولك: مررت بزيدٍ ، لأنّك لما رفعت الأخ ، قام (زيدٌ) مقامه، فعلى هذا قلت: ما جاءنى أحدٌ إلا زيدٌ (المبرد ، محمد ، ب.ت ، ص 395) ، (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص226).

وتوجيه قراءة الرفع في قوله تعالى :(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) ، يكون (قليل) بدل من الواو في (فعلوه) ، بدل بعض من كل عند البصريين، وذكر الشيخ خالد الأزهري أنّه على نيه تكرار العامل ، إذ التقدير : ما فعلوه إلا فعله قليل منهم، وهو عطف نسق عند الكوفيين، ووجه الاستشهاد في هذه الآية ، مجيئ ما قبل (إلا) مسبوقاً بما النافية (ما فعلوه) فيعرب ما بعد (إلا) بدلاً من الضمير المتصل بالفعل، ومحل الواو الرفع؛ لأنّه فاعل (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 226).

هذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله : (فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنَّك تدخله فينا أخرجت منه الأول) (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 311).

تعقيب:

ومَّما سبق يمكن القول أنَّ الراجح هو رفع الاسم على البدل، وهو الوجه الذي عليه أغلب النحاة لما ذكروا من الأدلة ، واختاره الزمخشري، حيث حمل القراءة على البدل على الأفصح والمشهور ، لأنَّ ما بعد (إلا) يُعرب بدلاً من الضمير المتصل بالفعل.

المسألة السادسة تذكير المؤنث

قال الزمخشري : (المذكر ما خلا من العلامات الثلاث : التاء والألف والياء نحو : غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذي ، والمؤنث ما وُجدت فيه إحداهن، والتأنيث على ضربين : حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما ممَّا بإزائه ذُكرِّ في الحيوان ، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما ممّا يتعلق بالوضع والاصطلاح ، والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة : جاء هندُ ، وجاز طلع الشمسُ ، وإن كان المختار طلعت ، فإن وقع فصل أُستجيز نحو قولهم : حضر القاضي اليوم امرأة) (الزمخشري ، محمود ، 1993، ص 247).

العرض والدراسة

المشهور عند جمهور النحاة أنّه يجوز إلحاق العلامة وحذفها إن كان المؤنث غير حقيقي ، فصلت بشيءٍ أم لم تُفصل، أمّا ما جاء في قولهم : قال فلانة، فشاذٌ لا يُقاس عليه (ابن عصفور ، علي ، 1998م ، ص 302) ، (ابن مالك ، محمد ، 1990 ، ص 231) .

وقد ذكر النحاة عدداً من المواضع التي ذُكِّر فيها الاسم المؤنث في حال إسناده إلى فعل؛ فإن فُصل بين الفعل والمؤنث بإلا ، لم تلحقه علامة تأنيث نحو قولك: ما قام إلا هندٌ ، ولا يُقال: ما قامت إلا في ضرورة (ابن عصفور ، علي ، ص 302).

وإن كان الفاصل مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، جاز سقوط علم التأنيث أيضاً (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 92)، قال جرير(جرير ، ابن عطية ، ب.ت ، ص 283) ، وشام : جمع شامة.

لقد وَلَد الإخيطلَ أمُّ سُوءٍ * على بابِ إسْتِها صَلْبٌ وشامُ

والشاهد في البيت قوله : ولد الإخيطل أمُّ ، حيث أُسقط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيثاً حقيقياً ، لوجود الفصل بالمفعول (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 92).

وقد علق المبرد على البيت قائلاً : (فإنّما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بعدٍ ، وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم : أنّ ذلك الكلام صار عوضاً من علامة التأنيث نحو : حضر القاضي اليوم امرأة، والوجه ما ذكرت لك) (المبرد ، محمود ، ب.ت ، ص 148).

وجاء تعليق الفارقي على بيت جرير في موضعين : أحدهما : عند قوله : ذكر الفعل لضرورة الشعر كما قال جرير : لقد ولد الإخيطل ... ، والقياس (ولدت) . ويقول في الموضع الثاني: وهو هاهنا أقبح منه في (ولد) ، لأنّ (تاء) التأنيث إذا حُذفت مع الفصل أحسن منه مع غير الفصل، وهو في هذين الموضعين يذكر ضرورة الشعر والاستحسان ، وهذا ما ذهب إليه المبرد، وابن يعيش (المبرد ، محمود ، ب.ت ، ص 148).

ويرى الأنباري أنّه إذا فُصل بين فعل المؤنث والاسم بشيءٍ ، اعتدل التذكير والتأنيث كقولك: ضرب زيداً هندٌ ، وضربت زيداً هندٌ ، فمن أنّث لزم القياس ومن ذكر قال : لما حجز بين الفعل والمؤنث حاجزٌ رجع الفعل إلى أصله، والقياس التأنيث ، والتذكير جائزٌ (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 1978 ، ص 616-618).

وهذا على المذهب المشهور ، ورجَّحه الصبان، واختاره الزمخشري مطلقاً (الصبان ، محمد ، 1997م ، ص 74) ، (الزمخشري ، محمود ، ص 247).

تعقيب

ممَّا سبق يتَّضح أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور من أن العلامة في المؤنث المجازي التأنيث والحقيقي، بالخيار في الإثبات والحذف على السواء ، ولكن الأجود والمختار الإثبات، وإذا وقع فصل بين الفعل والمؤنث ؛ أسقطت علامة التأنيث للضرورة ، والأحسن إلحاقها على القياس ، ويمتنع حذفها في السعة، وقد اختار الزمخشري رأي الجمهور ، واحتج على جوازه برأي المبرد الذي ردَّ ذلك إلى ضرورة الشعر.

المسألة السابعة : إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد

قال الزمخشري : (وإذا أضفت اسم الفاعل المشتق من العدد لم يخلُ من أن تضيفه إلى ما هو منه كقوله تعالى : (ثَانِيَ اثْنَيْنِ) و(ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ) أو ما هو دونه كقوله تعالى : (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ) ، وقوله تعالى : (سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ) ، فهو في الأول بمعنى واحد من الجماعة المضاف هو إليها ، وفي الثاني بمعنى جاعلها على العدد الذي هو منه ، وهو قولهم : ربعتهم وخمستهم، فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلاّ الوجه الأول ، تقول : هو حادي إحدى عشر وثاني اثني عشر وثالث ثلاثةً عشر إلى تاسع تسعةً عشر) (الزمخشري ، محمود ، ص 271).

العرض والدراسة

اختلف النحاة في اسم الفاعل المشتق من العدد إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن يضاف اسم الفاعل إلى العدد الذي أخذ منه منه نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثة الى عاشر عشرةٍ ، فلا يجوز نصبه ، أي : لا يُنصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه ، لأنّه لا فعل له ، ولم يُسمع: ثلثت الثلاثة ولا ربعت الأربعة ، وهذا قول الجمهور واستحسنه السيوطي (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006م ، ص 224).

القول الثاني: جواز النصب والإضافة ، فيقال : ثالثٌ ثلاثةً ، ورابعٌ أربعةً على أن معناه: متممٌ ثلاثةً ومتممٌ أربعةً ، وثاني اثنين وثالثُ ثلاثةٍ ، وعليه ابن عقيل وابن عصفور وأبو حيان والكسائي والأخفش وثعلب (ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص36) ، (ابن عصفور ، علي ، 1998م ، ص 136) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006م ، ص224). قال أبو حيان : (وقياس من أجاز الإعمال في "ثالث" أن يجيزه هنا على معنى: متممٌ تسعةً عشر) (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006م ، ص 224) .

القول الثالث : وجوب نصب (ثانٍ) فقط دون ثالث فما فوقه لأن له فعلاً ، لأنَّه سُمع: فيقال: ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ، فيُقال : ثاني اثنين ، ومنه قوله تعالى : (ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) (التوبة : 40) ، ولم يُسمع في البواقي وعليه ابن مالك (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 224).

تعقيب

يظهر مّما سبق أن الراجح هو إضافة العدد المصوغ من فاعل إلى ما بعده إذا تجاوز العدد العشرة على ما سبق ذكره كما في كان اثني عشر وثالث ثلاثة عشرة وتاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشر، وهذا هو الوجه الذي عليه الجمهور وقد اختاره الزمخشري.

المسألة الثامنة تقديم خبر (كان) وأخواتها

قال الزمخشري : (وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين: فالتي في أوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها وعليها، وقد خُولف في (ليس) فجُعل من الضرب الأول) والأول هو الصحيح) (الزمخشري ، محمود ، ص 355).

العرض والدراسة

اختلف النحاة في مسألة جواز وضع ومنع تقديم خبر (ليس) على اسمها وعليها على ضربين:

الأول : ذهب أبو علي الفارسي وابن جني وابن برهان وابن عصفور والشلوبين والأزهري إلى جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها وعليها فتقول: قائماً ليس زيدٌ وحجتهم في ذلك أنّهم استدلوا بقوله تعالى : (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (هود :8) ، وذلك لأنّ يوم متعلق (بمصروفاً) ، وقد تقدم على (ليس) وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل ولا يتقدم المعمول إلاّ حين يتقدم العامل (ابن جني ، عثمان ، 1954 ، ص 189) ، (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 2003 ، ص 130) ، (ابن عصفور ، علي ، 1998 ، ص 373-374) ، (ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص 277-278) ، (ابن الحاجب ، عثمان ، 2010 ، ص 48) ، (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 245).

وقال أبو علي الفارسي : (ومن الدليل على جواز تقديم خبر ليس عليها إنّ العوامل في المبتدأ والخبر على ضربين : فَعْل وشبيه بالفعل ووجدنا ما لم يكن فعلاً وكان مشبهاً به ، ولا يجوز تقديم خبره على اسمه ، ووجدنا الفعل قد جاز فيه الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه؛ فلما وجدنا ليس قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر كما جاز ذلك في الفصل ، وجب أنّ يجوز كما جاز: ليس قائماً زيدٌ بلا خلاف ، كذلك جاز قائماً ليس زيدٌ بلا خلاف ، (ابن جني ، عثمان ، 1954 ، ص 189) ، (الفارس ، أبو علي ، 1987 ، ص 28) ، (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 2003 ، ص 130) ، (ابن الحاجب ، عثمان ، 2010 ، ص 48) ، (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 245).

الضرب الثاني : وفيه ذهب ابن هاشم والزجاج وابن السراج والمبرد وابن الحاجب وابن مالك وأكثر المتأخرين إلى منع تقديم خبر ليس عليها، وحجتهم في ذلك أنَّهم قاسوها على (عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقاً والجامع بينهما الجمود، فكل ما كان متصرِّفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصِّرفاً لم يفارق موضعه ؛ لأنَّه مدخل على غيره (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله ، ب.ت ، ص 133) ، (ابن السراج ، أبو بكر ، ب.ت ، ص 90) ، (ابن جني ، عثمان ، 1954 ، ص 190) ، (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 2003 ، ص 130).

هذا وقد اختلف النقل عن سيبويه بالجواز تارة وبالمنع تارة أخرى، كما نُسب إليه منع التقديم ، إلا أنَّ ابن جني صحح هذا النقل عنه بقوله: (وليس بصحيح، والصحيح أنّه ليس له في ذلك نص لا بالجواز ولا المنع (ابن جني ، عثمان ، 1954، ص 189) ، (ابن الأنباري ، 2003 ، ص 130).

تعقيب

يظهر من خلال هذا العرض أنّ جواز تقديم خبر (ليس) عليها هو الأصوب لوروده في كلام الله تعالى ، وهذه حجَّة قوية لا يتسلل إليها الشك ، ولعلّ الزمخشري قد بنى اختياره على هذا الوجه.

المسألة التاسعة : إعراب المعطوف على اسم (إنَّ)

قال الزمخشري : (ولأنّ محل المكسورة وما عملت فيه الرفع، جاز في قولك: إنَّ زيداً ظريف وعمراً ، وإنَّ بشراً راكبٌ لا سعيداً أو بل سعيداً ، أن ترفع المعطوف حملاً على المحل ، قال تعالى : (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ).

وقال جرير:

إنَّ الخلافةَ والنَّبوةَ فيهم * والمُكرماتُ وسادةٌ أطْهارُ

وفيه وجهً آخر ضعيف وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير ولكن تشايع ذلك في (إنّ) دون سائر أخواتها ، وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف وحمل عليه قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ). وأباه غيره ، وإنّما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة ، فإن لم تمض لزمك أن تقول : إنّ زيداً وعمراً قائمان بنصب عمرو لا غير) (الزمخشري ، محمود ، ص 393).

العرض والدراسة

اتفق النحاة في المعطوف على اسم (إنّ) ، على أن تقول في العطف على اسم (إنَّ) : إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو و(عمراً) بالرفع والنصب ، أمَّا النصب؛ فعلى العطف على لفظ (زيد) ، وأمّا الرفع فقد اختلفوا فيه على قولين: أحدهما : أن تعطفه على المضمر في (قائم) أو أن تعطفه على موضع (إنّ) قبل دخولها ، لأنّها داخلة على المبتدأ أو الخبر ولم تغير في المعنى شيئاً أو أن تؤكد المضمر فتقول : إنّ زيداً قائمٌ هو وعمرٌو، وهو مذهب ابن يعيش وابن عقيل وابن جني والزجاجي (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 540) ، (ابن عقيل ، بهاء الدين ، 2009 ، ص 174) ، (ابن جني ، عثمان ، ب.ت ، ص 95-96) ، (الزجاجي ، عبد الرحمن ، ب.ت ، ص 95-96) ، والثاني: أن ترفعه بالإبتداء وتضمر له خبراً فيكون التقدير: إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو قائمٌ لدلالة ما تقدم عليه، وهو مذهب سيبويه ووافقه فيه الزجاجي أيضاً (سيبويه ، عمرو ، 1998 ، ص 145) ، (الزجاجي ، عبد الرحمن ، ب.ت ، ص 95-96). وقد أورد سيبويه قول الشاعر:

إنَّ الخلافةَ والنَّبوةَ فيهم * والمُكرماتُ وسادةٌ أطْهارُ

شاهداً على رفع الاسم حملاً على محل (إنّ) واسمها ، وهو الرفع على الابتداء أو عطفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والتقدير : استقر فيهم هما والمكرمات ، وأجاز أن يكون مبتدأ خبره (فيهم) مقدرة (المبرد ، محمد بن يزيد ، ب.ت ، ج 2 ، ص145) ، (سيبويه ، عمرو ، 1998 ، ص 145) ، (ابن يعيش ، يعيش ،

2001 ، ص 66 ، ص 540) وخالفه الزمخشري في رفع (المكرمات) على إضمار الخبر (الزمخشري ، محمود ، ص 393) ، (سيبويه ، عمرو ، 1998 ، ص 145).

تعقيب

يظهر مَّما سبق جواز رفع الاسم المعطوف على اسم (إنّ) حملاً على محمل (إنّ) واسمها ، كما جاز نصبه اتباعاً للاسم المنصوب قبله، لمجيء السماع بذلك من كتاب الله العزيز، وما ذهب إليه الزمخشري في جواز الأمرين؛ الرفع والنصب إنّما جاء وفقاً لرأي العلماء، حيث اشترط لصحة الحمل على المحل ، معنى الجملة كما ورد.

المسألة العاشرة : حرف التعليل (كي)

قال الزمخشري : (يقول القائل: قصدتُ فلاناً ، فتقول له : كيمه؟ فيقول: كى يحسن إليّ . وكيمه مثل فيمه وعمه ولمه ، دخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية محذوفاً ألفها ولحقتها (هاء) السكت ، واُختلف في إعرابها ، فهي عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر ، كأنَّك قلت : كي تفعل ماذا؟ وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب) (الزمخشري ، محمود ، ص 445).

العرض والدراسة

تكون (كي) اسماً مخففاً من (كيف) فتدخل على الاسم والفعل الماضي والمضارع المرفوع ، كما تكون حرفاً فتدخل على (ما) الاستفهامية أو المصدرية أو على فعل مضارع منصوب، وفيها قولان عند إدخال اللام عليها، فأما من أدخل اللام فقال لكي تقوم يا فتى فهي عنده والفعل مصدر كما كان ذلك في (أنّ) ، وأما من لم يدخل اللام فقال (كيمه) كما تقول (لمه) و(أنْ) عنده بعدها مضمرة لأنّها من عوامل الأسماء كاللام (ابن الناظم ، بدر الدين ، 2000 ، ص 474) ، (المبرد ، محمد ، ب.ت ، ص 9) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 289).

وقد اختلف النحاة في إعرابها، فذهب البصريون إلى أنها حرف جر والدليل على ذلك دخولها على الاسم الذي هو (ما) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها فإنّهم يقولون : كيمِه كما يقولن (لمه) كما أنّ الألف من (ما) الاستفهامية لا يُحذف إلا إذا كان في موقع جر واتصل بالجار كقولهم : لِمَ وبِمَ وفيم ، وكذلك إذا وقعت في صدر الكلام ، ولا يجوز حذف الألف منها نحو : ما تريد؟ وما تصنع؟ ولا يجوز أن يُقال : (م) تريد وم تصنع ، فلما حذف الألف منها في قولهم : كيمِه كما يُحذف في حرف الجر ؛ دلَّ على أنَّها حرف جر، ومنه قول الشاعر (البغدادي ، عبد القادر ، 1981 ، ص 498) ، (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص3):

إذا أنت لم تَنفْعْ فضُرَّ * فإنَّما يُراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

والشاهد فيه قوله : كيما يضرُّ ، حيث رُفع الفعل على معنى : يُراد الفتى للضر والنفع.ويُروى : كيما يضرَّ وينفعا ، وعلى هذه الرواية دخلت (ما) المصدرية على (كي) والمعنى : إنّما يُرَّجى الفتى للنفع والضر (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص289) ، ووافقهم السيوطي وزعم أنّ الدليل على أنّها جارة دخولها على (ما)

المصدرية كما في قول النابغة الجعدي السابق، وما تقرر من لسان العرب في كونها يُحذف ألفها كما يُحذف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص289).

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّها منصوبة ، ولا يجوز أنّ يُقال أنّها حرف جر لأنّها تدخل على (ما) الاستفهامية كما يدخل حرف الجر لأنا نقول: مّهْ من كيمه وليس لكي فيه عمل وليس في موضع خفض؛ وإنّما هو في موضع نصب، لأنه يُقال عند ذكر كلام لم يُفهم ، يقول القائل : أقوم كي تقوم، فيسمعه المخاطب ولم يُفهم (تقوم) فيقول : كيمِه؟ يريد كي ماذا؟ والتقدير: كي ماذا تفعل ثم حذف ، فمه في موضع نصب وليس لكي فيه عمل (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 2003 ، ص 466) ، (ابن الناظم ، بدر الدين ، 2000 ، ص 477) ، (المبرد ، محمد ، ب.ت ، ص 9) ، (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 6) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 289).

تعقيب

الصواب أنّ يُقال (كي) حرف مشترك بين الجر والنصب بمعنى اللام ، ولكن الرَّاجح ما ذهب إليه الكوفيون لقوة استدلالهم أمَّا ما استدل به البصريون من قول النابغة فمختلف في روايته، وما ورد فيه الاحتمال سقط به الاستدلال، وقد اختار الومخشري رأي الكوفيين لوجاهته، وفارق أصحابه البصريين، مّما يدل على عدم انسياقه وراء مذهبٍ معين.

المبحث الثاني : المسائل الصرفية

المسألة الأولى : حكم التقاء ضميرين

قال الزمخشري : (إذا التقى ضميران في نحو قولهم : الدرهم أعطيته والدرهم أعطيتكموه، جاز أن يتصلا كما ترى، وأنّ يُفصل الثاني كقولك: أعطيتك إيَّاه وإذا انفصل الثاني لم تراع هذا الترتيب ، فقلت: أعطاه إياك وأعطاك إيّاي ، وقد جاء في الغائبين أعطاهاه وأعطاهوها ، وهو قليل ، والكثير أعطاها إيّاه وأعطاه إيّاها الاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال كقوله (الزمخشري ، محمود ، ص 169-170):

لئن كان إيّاه لقد حال بُعْدُنا * عن العَهدِ والإنْسانُ قد يَتَغيّرِ

العرض والدراسة

اختلف النحاة في مسألة التقاء الضميرين في الأفعال إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: جواز اتصال الضميرين وتقديم الأخص في الضميرين على غير الأخص منهما وجوباً، نحو تقديم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلنيه وأعطيتك وكنته ، وعدم جواز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء والكاف على الياء (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 96).

واشترط الزمخشري أنّه إذا التقى ضميران متصلان ، بُدئ بالأقرب إلى المتكلم، وقد اختلفوا فيه، فبينما يرى سيبويه أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنّها أعرَّف وأهم عنده ، وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه، كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لأنّه أقرب إلى المتكلم، إلا أنّ المبرد ساوى يبين الغائب والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير، فأجاز (أعطاهُوك) و (أعطاهُوني) و(أعطاكني) ويستجيده ، ولم يرضه سيبويه ،

حيث قال : (هذا شيءٌ قاسوه ولم يتكلم به العرب) (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 364) ، (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 321–322) ، والدليل على ذلك أنّك إذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثاني، جاز اتصاله وانفصاله نحو : الدرهم أعطيتُكه وأعطيتك إيّاه ، فاتصاله كقوة الفعل وأنّه الأصل في اتصال المنصوب ، أي إذا كان الضميران مفعولين ، لزم اتصال ضمير المفعول الأول بالفعل لأنّه يليه (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 321–322) .

ولما كان المتصل أخصر من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصل ، فالمختار هو المتصل (ابن يعيش ، يعيش ، ، 2001 ، ص 322) .وهذا اختيار ابن مالك في الألفية ورجحه ابن يعيش ، قال ابن يعيش . (والاتصال جائزٌ في السعة إلا أن الاتصال مع الفعل (حسن) ولكثرته في النظم ، وتبعه ابن الناظم (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 322) ، (ابن الناظم ، بدر الدين ، 2000 ، ص 39) ، (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 93) . قال ابن مالك (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص93):

وصل أو افصل ها سلنيه وما

أشبهه و (كنته) أنمى

كذلك خلتنيه واتصالا اختار

غيري اختار الانفصالا

المذهب الثاني: جواز انفصال الضميرين وعدم مراعاة الترتيب في تقديم الأخص على غير الأخص وأن تبدأ بأيهما شئت ، فكما أن الأسماء الظاهرة لا يُراعى فيها الترتيب ، فكذلك الضمير المنفصل، نحو : سلني إيّاه وسله إياي ، والدرهم أعطيتك إيّاه وأعطيته إيّاك، والصديق كنت إيّاه وكان إيّاي وهكذا (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 96) ، (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 324) واختاره سيبويه لأنَّ الضمير في كنته وخلتنيه خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع، فمن الأول (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 365) ، (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 94) قوله: (عمرو بن أبي ربيعة ، 1996 ، ص 94) .

لئن كان إيّاه لقد حال بُعْدُنا * عن العَهدِ والإنْسانُ قد يَتَغيّرِ

والشاهد فيه قوله لئن: كان إياه ، حيث انفصل الضمير (إياه) لأنه خبر (كان) (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 97). ومن الثاني قوله: (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 7) ، (العيني ، بدر الدين ، ب.ت ، ص 286) .

أخي حسبُك إيّاه وقد مُلِئتْ * أرْجاءُ صَدْرِك بالأضغانِ والإحنِ

والشاهد فيه قوله: حسبك إياه ، حيث جاء بالضمير الثاني وهو إياه منفصلاً ، وهو المفعول به الثاني للفعل (حسب) منفصلاً وهذا جائز كما يجوز الإتيان به ضميراً متصلاً ، والأكثر أن يكون كذلك (الأشموني ، علي ، ، 1939 ، ص 98).

ووافق ابن مالك في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب (خلتنيه) (ابن مالك ، محمد ، 1990 ، ص 154) ، وتبعهم البغدادي والرماني وابن الطراوة والأشموني ورجّحه السيوطي (البغدادي ، عبد القادر ، 1981 – 1986، ص 312) ، (الأشموني ، علي ، 1939 ، ص 98) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 254).

المذهب الثالث : التفصيل وهو الفصل في باب (ظن) والوصل في باب (كان) ورجّحه ابن مالك في التسهيل ، وفرَّق بأنَّ الضمير في (خلتكه) قد حجزه عن الفعل منصوب بخلافه في (كنته) فإنّه لم يحجزه إلا مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكان الفعل مباشراً له فهو شبيه بهاء (ضربته) ، ولأنَّ الوارد عن العرب من انفصال باب (ظن) ، واتصال باب (كان) أكثر من خلافهما. أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل (ابن مالك ، محمد ، ، 1990 ، ص 154) كما في قوله: (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 254) .

ليس إيّاي وإيّاك * ولا تخشى رقيباً

وقد اختار الزمخشري في خبر كان الفصل خلافاً لابن مالك رجحه العيني بقوله، والصواب ما قاله الزمخشري ؛ لأنّ منصوب (كان) خبر في الأصل ولأن الأصل في الخبر أن يكون منفصلاً، وليس للاتصال فيه دخل (الزمخشري ، 1993 ، ص 169–170) ، (العيني ، بدر الدين ، ب.ت ، ص 313) .

تعقيب

مّما سبق يتضح أنّه يجوز الوصل والفصل والتفصيل في جواز الوصل والفصل إذا اتصل الفعل بالضمير لأنّه خبر في الأصل ، أما الوصل فالأنّه الأصل، كما يجوز التفصيل في الوصل والفصل في الأفعال الناسخة ، فالفصل في باب (ظن) والوصل في باب (كان) .

أمّا في الأفعال الأخرى ، فإذا اتصل ضمير المفعول بضمير مفعول ثانٍ، فيجوز الاتصال والانفصال ، ولكن الاتصال أرجح لقوة الفعل، لأنّه الأصل في اتصال المنصوب، فالاتصال ثابت في النظم والنثر وهو الأكثر في الاستعمال، والصواب ما ذهب إليه الزمخشري في اختار الانفصال في ضمير (كان) وأخواتها، لأنّ منصوب (كان) خبرٌ في الأصل ، والأصل في الخبر أنّ يكون منفصلاً ، وهو القياس.

المسألة الثانية : القول في بساطة وتركيب (لن)

قال الزمخشري : (ولم لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل ، تقول: لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا وُكدت وشُدِّدت قلت: لن أبرح اليوم مكاني ، قال الله تعالى : (لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ). وقال تعالى : (فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي) ، قال الخليل : أصلها (لا) أنْ فحُفت بالحذف وقال الفراء نونها مبدلة من ألف (لا) ، وهي عند سيبويه حرف برأسه ، وهو الصحيح (الزمخشري ، محمود ، 1993 ، ص 207) .

العرض والدراسة

(لن) على ثلاثة أقوال:

القول الأول : أنَّها مركبة من (لا وأنْ) ، فأصلها (لا أن) كما أن (هلّا) أصلها (هل و لا) ، فحُذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حُذفت في قولهم ويلمه والأصل، ويلٌ أمّه ، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين ألف (لا) ونون (أنّ) فصارت (لن) والحامل لهما قربهما في اللفظ من (لا أنْ) ، ووجود معنى (لا) و (أنْ) فيهما وهو النفي والتخليص للاستقبال ، وهذا مذهب الخليل والكسائي. وقد رفض ابن هشام هذا القول واستدل على ذلك بجواز تقديم معمولها عليها نحو: زيداً لن أضرب (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 365) ، (ابن هشام الأنصاري ، عبد الله 1985 ، ص 374) ، (ابن السراج ، ب.ت ، ص 147) .

القول الثاني: هي (لا) النافية أُبدل من ألفها نونٌ، وهو قول الفراء، وقد حمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل (لا) أصلاً لأنّها أقعد في النفي من (لن) لأنّ لن لا تنفي إلا المضارع ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 365).

القول الثالث : أنها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال ، فليست في (لن) زيادة ، وليست من كلمتين، ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين لا زيادة فيه وأنّها بمنزلة (لم) في حروف الجزم وهذا قول سيبويه والجمهور على أنَّها غير مركبة من (لا) و (أنْ) أنّه يجوز أن يُقال : أما زيداً فلن أضرب لأن هذا اسم ، والفعل صلة، فكأنّه قال : أمّا زيداً فلا الضرب له. ولو كان زعموا لما جاء ذلك، لأنّ ما بعد (أنْ) لا يجوز أنّ يعمل فيما قبلها (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 5) ، (ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 2003 ، ص 175).

تعقيب

يظهر مِمّا سبق أن ما ذهب إليه الجمهور وسيبويه من أن (لن) حرف بسيط لا تركيب فيه هو الصواب، وقد اختار الزمخشري رأي الجمهور وهو الرأى الرَّاجح لوجاهته وقوة تعليله.

المسألة الثالثة : تصغير الاسم المتمكن (فرزدق وجحمرش)

قال الزمخشري : (الاسم المتمكن إذا صُغِّر ضُم صدره وفُتح ثانيه وأُلحق ياء ساكنة ثالثة، ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة فُعيلٌ وفُعيعِلٌ وفُعيعيلٌ كفليس ودريهمٌ ودنينيرٌ ، ولا يُصغر إلا الثلاثي والرَّباعي، أما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه، فإن صُغِّر قيل في فرزدق فريزد وفي جحمرش جُحيمرٌ ، ومنهم من يقول : فُريزقٌ وجحيرشٌ بحذف الدال لشبهها بما هو منها وهو التاء ، وحف الميم لأنّها من الزوائد والأول الوجه) (الزمخشري ، محمود ، 1993 ، ص 253) . الجحمرش: الثقيلة من النساء وقيل العجوز الكبيرة .

العرض والدراسة

اختلف النحاة في تصغير (فرزدق وجحمرشٌ) إلى قولين:

القول الأول: تصغيرهما على فُرَيزِدٌ وجُحيمرٌ على القياس، وذلك بحذف آخر الاسم لأنَّ التصغير يسلم حتى ينتهي إليه، ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة وهو رأي الصبان (الصبان ، محمد ، 1997، ص 448) ، (ابن السراج ، أبو بكر ، ب.ت ، ص 39) ، (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 448) .

القول الثاني: تصغيرهما على فُريزقٌ وحُجيرشٌ ، وهو رأي سيبويه ، والزمخشري قال سيبويه : (ويجوز في جحمرش حذف الميم وإن كانت تُزاد لأنّه لا يستنكر أن يكون بعد الميم حرف يُنتهى إليه في التحقير كما كان ذلك في جُعيفر ، وإنّما يستنكر أن يجاوز إلى الخامس فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس) (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 448) ، (الزمخشري ، محمود بن عمر ، ص 253).

وقد اعترض ابن السراج وابن يعيش على حذف الميم في جحمرش، قال ابن يعيش : فليس بصحيح ، وأظنه سهواً ، لأنّ الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له ، فلم يحسن إلا حذف الشين نحو: جُحَيْمرٌ لفوات أحد وصفي العلة، ولأنّ الميم في (جحمرش) ثالثة، والثالث في التصغير يُؤتى به ضرورةً ، والدال في (فرزدق) رابع (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 339–400) ، (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 488) ، (الزمخشري ، محمود ، ص 253) ، (ابن السراج ، أبوبكر ، ب.ت ، ص 39).

وقد احتج بعض النحاة لحذف الدال في (فرزدق) وتصغيرها على (فُريزق) ، لأنَّ الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، الدال من موضعها، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحبّ إليه إذ أشبهت حرف الزيادة ، وصارت عنده بمنزلة الزيادة (الصبان ، محمد ، 1997 ، ص 448).

تعقيب

ممَّا سبق فإنّ تصغير فرزدق وجحمرش في الحالتين يكون بالحذف ، ولكن الصحيح حذف الحرف الأخير لأنّه على مثال ما يُحقر من الرباعي ، ولأنّ الحرف الثالث لا يحذف لأنَّه يُؤتى به للضرورة ، وهذا ما جاء على القياس ، وقد اختار الزمخشري الرأي الأول وهو الأرجح.

المسألة الرابعة النسبة إلى الاسم المنتهي بألف

قال الزمخشري : (والألف في الآخر لا يخلو من أن تقع ثالثة أو رابعة منقلبة أو زائدة أو خامسة فصاعداً والثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واواً كقولك: عصويّ ورَحويّ ومَلْهويَّ وأعْشَويّ وفي الزيادة ثلاثة أوجه : الحذف وهو أحسنها كقولك حُبليٌّ ووُدنيٌّ والقلب نحو: حُبلِويَّ ودُنيوِيّ ، وأن يفصل بين الواو والياء بألف كقولك: حبلاويٌّ ودنياويٌّ) (الزمخشري ، محمود ، 1412هـ ، ص 261).

العرض والدراسة

المشهور في النسب إلى المنتهي بألف إمّا أن تكون ألفه للتأنيث أو لغيره، فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقوال: (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 451) ، (ابن الحاجب ، عثمان ، 1995 ، ص 39) ، (المبرد ، محمد ، ب.ت ، ص 147) ، (ابن جني ، عثمان ، 1954 ، ص 221) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 398) ، (ابن الحاجب ، عثمان ، 2010 ، ص 75) ، (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 357) .

القول الأول : أن يُحذف ألفها ، لأنّ هذه الألف زائدة لم تجئ لتحلق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف ، واختاره المبرد وابن يعيش ، قال المبرد: (وأجودها وأحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف، فنقول في النسب إلى حَبْلى حُبْليٌّ وإلى دنيا دُنْيٌّ. كما تقول في مَلهى مَلْهِيٌّ وفي مَغْزى مغزِيٌّ تشبيهاً بألف التأنيث المقصورة في (حُبْلى) (المبرد ، محمد ، ب.ت ، ص 147) ، (ابن يعيش ، يعيش، 2001 ، ص 451).

القول الثاني: أن يُقلب ألفها واو تشبيهاً بالأصل ، فنقول: حَبْلِويٌّ ودُنيوِيٌّ حملاً على ملهى وعلقى ، لأنَ الألف فيهما مشبهة بألف التأنيث ، فيُقال فيهما: مَلْهِويٌّ وعَلْقِويٌّ كما يُقال في مَغْزى مَغزوىٌّ وفي محيا مَحيوِيٌّ وفي فتى فتويٌّ وفي رحى رَحوِيٌّ .

القول الثالث : زيادة ألف ، وهذه الألف إمّا أن تكون بدلاً من الألف الرابعة مطلقاً أو تكون للإلحاق أو منقلبة عن أصل ، فيُقال في حُبْلى ودنيا : حُبْلاوِيَّ ودُنياويٌّ كما يُقال : مُلهاوِيٌّ ومُغراوِي وعُلقاويٌّ ، تشبيهاً بألف التأنيث الممدودة الزائدة، وقد ضعَّفه ابن يعيش (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 451) ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 398).

تعقيب

ومّما سبق يتضح أنَّ الرّاجح الذي عليه أغلب النحاة هو حذف الألف في النسبة إلى ما فيه ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة لإلحاق أو أصل، كما يجوز وجهان آخران أحدهما : قلبها واواً تشبيهاً لها بالأصل، والآخر : زيادة ألف شبيهة بألف التأنيث الممدودة، وقد اختار الزمخشري قول الجمهور وهو القول الأصوب.

المسألة الخامسةِ النسبة إلى المنتهي بياء قبلها مكسور

قال الزمخشري : (والياء المكسور ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة ، فالثالثة تقلب واواً كقولك: عَموِي وشجوِي وفي الرابعة وجهان : الحذف وهو أحسنها ، والقلب كقولك : قاضيٌ وحاني : قَاضْوِيّ وحانَوِيٌّ) (الزمخشري ، محمود ، 1993 ، ص 261).

العرض والدراسة

الاسم المنقوص من غير الثلاثي تُحذف ياؤه وعند سيبويه تُحذف الياء لالتقاء الساكنين، فيُقال في قاضي ومستدِعي ورامي: قاضِيٌّ ومستدعِيٌّ ورامِيٌّ ، وهو الأفصح ، واختاره ابن الحاجب (ابن الحاجب ، عثمان ، 2010 ، ص 71) كما يقال : قاضوِيٌّ وأنكره السيوطي ، (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 397) ، (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 343) ، أما الثلاثي فإنَّه تُرد لامه المكسور ما قبلها ويُفتح ما قبلها واواً فيُقال في عمٍ وشجٍ: عَموِيَّ وشَجِوِيٌّ ، حملاً على رحى وعصا، فيُقال فيهما: عَصِويٌّ ورَحِويٌّ.

تعقيب

إذن، ما اختاره الزمخشري هو الأرجَّح وذلك لإستناده إلى القاعدة الصرفية التي تعتمد القياس منهجاً.

المسألة السادسة : تصغير الاسم الذي فيه (واو) ثالثة

قال الزمخشري : (والواو إذا وقعت ثالثة وسطاً كواو أسود وجدول ، فأجود الوجهين : أُسَيِّد وجُدَيِّل ومنهم من يظهر فيقول : أُسَيود وجُدَيْول) (الزمخشري ، محمود ، 1214هـ ، ص 254).

العرض والدراسة

ذهب النحاة في تصغير الاسم الذي وقعت فيه الواو ثالثة وسطاً إلى ثلاثة مذاهب (السيوطي ، عبد الرحمن ، 2006 ، ص 392) ، (ابن جني ، عثمان ، 1954 ، ص 336-337) ، (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 469) ، (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 721) ، (ابن مالك ، محمد ، 1982م، ص 2123) ، (ابن الناظم ، بدر الدين ، 2000 ، ص 607) ، (أبو حيان الأندلسي ، محمد ، 1998 ، ص 355).

المذهب الأول : تصغيره بالإعلال على القياس ، فيُقال في أسود وجدول : أُسيِّد وجُديِّل لأنَّ أصل أسيد أسيود وجديل جديول ، فاجتمع الياء والواو في كلمة واحدة وسُكن سابقهما وقُلبت الواو فتقول: أُسيِّد وجُديِّل ، فهو جارٍ مجرى سيِّد وميت، ورجحه ابن مالك والأزهري (ابن مالك ، محمد ، 1982 ، ص 2123) ، (الأزهري ، خالد ، ب.ت ، ص 271).

المذهب الثاني: تصغيره بالتصحيح ، فيجوز فيه الوجهان نحو جدول جُدِيِّل على القياس وجُديول حملاً على جداول ، لإجراء هذه الياء مجرى ألف جداول وأساود؛ لأنَّ كل واحد من (ياء) التصغير وألف التكسير جيئ به لمعنى، فلو كان (أسود) صفة؛ تعين فيه الإعلال فتقول فيه: (أُسْيِّد) لا غير؛ لأنّه لم يُجمع على (أساود).

المذهب الثالث: إظهار الواو في جميع الأحوال، ومنعه سيبويه قال : (تقول في أسود أُسيِّد وفي جدول جُديِّل واعلم أن من العرب من يُظهر الواو في جميع ما ذكرنا وهو أبعد الوجهين ، يدعها على حالها قبل أن تُحقَّر) (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 469).

تعقيب

يظهر مَّما سبق أنَّه يجوز في هذا النوع من التصغير وجهان؛ قلب الواو ياءً أو الإقرار وترك القلب ، ووجه الأول الجرى على قاعدة اجتماع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون من قلب الواو ياءً وإدغامها في الياء.

ووجه الثاني أنَّ تجري على حدها في التكسير، لأنَّهما من بابٍ واحد، تحركت فيهما وهي (لام) قُلبت في التصغير وجوباً ولم يُلتفت إلى الجمع، وقد اختار الزمخشري المذهب الأول وهو التصغير بالإعلال ، أي قلب الواو ياءً وهو الأجود عند الأكثرين من النحاة، لما ذكروا من حجج لدعم هذا القول.

المسألة السابعة التقاء همزتين

قال الزمخشري : (إذا التقت همزتان في كلمة ، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم : آدم وأيمة وأويدم ومنه جائي وخطايا وقد سمع أبو زيد من يقول : اللَّهم أغفر لي خطائيء) (الزمخشري ، محمود ، 1993 ، ص 291-293).

العرض والدراسة

إذا اجتمعت همزتان في كلمة ، الهمزة التي هي (لام) والهمزة المبدلة من العين ففيها قولان: القول الأول : أن يُبدل من الهمزة الثانية ياءً لانكسار ما قبلها ، وهذا على مذهب سيبويه ، فتقول : جائياً ، وأصله جائٌ ثم جايئٌ ثم جايئٌ ثم جاءٍ (سيبويه ، عمرو ، 1988 ، ص 377 ، ص 552) ، (ابن عصفور ، علي ، 1996 ، ص 326-327) .

القول الثاني: أصل جائيٌ جايئٌ ، فقُلب فصار جائيٌ ثم جاءٍ ، وهو مذهب الخليل ورفضه ابن عصفور لأنّ فيه تكلُّف القلب، لأنّ القلب فيما لا يؤدي فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين نحو قولهم : شاكٍ ولاثٍ، والأصل فيهما شائك ولائثٌ ، ورجح الفارسي مذهب الخليل على المذهب الأول، بأنَّه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة، وهما قلب العين همزة وقلب الهمزة التي هي ياءً ، وتوالي اعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يُوجد في كلام العرب إلا نادراً أو في ضرورة الشعر (ابن عصفور ، علي ، 1996 ، ص 327) نحو قوله (ابن عصفور ، علي ، 1996 ، ص 327) .

وإنَّى لأستحيي وفي الحقِّ مسْتَحًى * إذا جاء باغي العُرفِ أن أتنكَّرا

الباغي: الطالب ، العرف : المعروف .

وأصل مستحًي : مُسْتَحَيِيٌ ، فتحركت الياء الأخيرة وما قبلها مفتوح وقُلبت ألفاً فصار مُسْتحياً (ابن عصفور ، علي ، 1996 ، ص 327).

ثم أعلوا الياء التي هي عين بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وقلبها ألفاً ، فالتقى ساكنان فحُذف أحدهما ولا يلزم في مذهب الخليل إلا القلب ، والقلب أكثر في كلام العرب من توالي إعلالين على الكلمة (ابن عصفور ، علي ، 1996 ، ص 327).

وهذا الترجيح حسن إلا أنّ السماع يشهد للمذهب الأول وذلك أن من العرب من يقول : شاكٌ ولاثٌ بحذف العين من شائكٌ ولائثٌ ومنهم من يقول : شاكٍ ولاثٍ فيقلب (ابن عصفور ، علي ، 1996 ، ص 327).

وحجة العرب في التخفيف ، أن الهمزة حرف مستثقل لبعد مخرجها ، فلذلك مال أهل الحجاز إلى تخفيفها ، فإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة ، فإذا اجتمع همزتان ازداد الثقل ووجب التخفيف ، فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين (ابن يعيش ، يعيش ، 2001 ، ص 279).

وأصل آدم (أأدم) بهمزتين الأولى همزة (أفْعَل) والثانية (فاء) الفعل لأنّه من الأدمة، وأصل أيِّمة أئمة على وزن (أفْعلة) جمع إمام ، فاجتمع في أصله همزتان الأولى همزة الجمع والثانية (فاء) الكلمة ، واجتماع الهمزتين في كلمة غير مستعمل فوجب تخفيهما، وكان القياس قلب الهمزة الثانية ألفاً لسكونها ، وقد جاء في القراءة الكوفية (أئمة) (ابن يعيش ، يعيش ، 2001م ، ص 279).

كما يبدلون همزة أؤكرم إذا اجتمعت همزتان زائدتان في أول الكلمة، وهمزة فعائل ياءً كما في (خطايا) ، لأنّه قد كان في الواحد ياءً ، فهذا دليل على أنهم قد يراعون في الجمع ما كان في الواحد، وكل ذلك من أجل التخفيف لأنّه أقيس (ابن جني ، عثمان ، 1954 ، ص 194 ، ص 345) .

تعقيب

يظهر مَّما سبق أن ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح لورود السماع به ، وقد اختار الزمخشري القلب مطلقاً على منهج القياس، لأنّ فيه تخفيف النطق، ولأنّه الأكثر في لسان العرب.

الخاتمة

بحمد الله وفضله تم هذا البحث الذي جاء بعنوان : اختيارات الزمخشري النحوية والصرفية في كتابه المفصل في صنعة الإعراب ، حيث تم استقصاء المواضع التي وردت فيها هذه الاختيارات.

وقد عُرضت هذه المسائل وفقاً لتنوعها نحواً وصرفاً حسب ترتيب أبوابها في الكتاب ، ومن ثمَّ دراستها وتحرير الأقوال فيها من خلال المصادر النحوية والصرفية وقد أسفر ذلك عن العديد من النتائج التي تم التوصل إليها ، منها :

1/ كشف البحث أنَّ الزمخشري كان صاحب شخصية علمية قوية تركت ظلالها على النحو والصرف، فهو لم يدوِّن قواعد النحو في كتابه (المفصل) دون تعليل، بل كان يختار من الآراء ما قوِي لديه.

2/ حصر البحث (سبع عشرة) مسألة وقع فيها الاختيار ، منها (عشر) مسائل في النحو و(سبع) مسائل في الصرف.

3/ ظهر من خلال دراسة هذه الاختيارات تمكن الزمخشري من علم النحو والصرف واللغة من حيث جمع الأقوال والأدلة في كل مسائله.

4/ بيَّن البحث أن الزمخشري لم يكن مقلِّداً ولا تابعاً لمذهب نحوي أو صرفي بعينه في تعليلاته واختياراته ، بل جمع بين كافة المذاهب.

5/ تدل اختيارات الزمخشري على سعة أفقه وعمق تفكيره ، مَّما رفع من مكانة كتابه الذي كُتب له الذيوع والشيوع والذكر الحسن من بعده.

6/ أظهر البحث من خلال الآراء التي أيّدها الزمخشري؛ أنّه متأثرٌ بالبصريين فقد كان كثيراً ما يرد عبارة (أصحابنا) ، إلا أنّ هذا لا يعني أنّه أييدهم تأييداً مطلقاً ، فقد خالفهم في إعراب حرف التعليل (كي) وغيره مّما سبق بسطه في البحث .

7/ استشهد الزمخشري بالقراءات القرآنية لتقوية رأيه ، وهذا دليل على تأثيره بالأندلسيين الذين يعلُّون من قيمة السماع في ترجيح واختيارات آرائهم.

المصادر والمراجع

1- ابن الأنباري ، عبد الرحمن (1978م) ، **المذكر والمؤنث** ، تحقيق طارق عبد عون الجنابي ، ط1 ، مطبعة العاني ، بغداد .

2- ابن الأنباري ، عبد الرحمن (1424هـ – 2003م) ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، ط1 ، المكتبة العصرية .

3- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (1373هـ – 1954م) ، **المنصف** ، ط1 ، دار إحياء التراث القديم .

4- ابن الحاجب ، عثمان ، (1415هـ – 1995م) ، **الشافية في علم التصريف** ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، ط1 ، المكتبة الملكية ، مكة المكرمة .

5- ابن الحاجب ، عثمان ، (2010م) ، **الشافية في علمي النحو والصرف والخط** ، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة .

6- ابن حجر العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن محمد (1390هـ – 1971م) ، **لسان الميزان** ، تحقيق دائرة المعرفة الثقافية ، الهند ، ط2 ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت .

7- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين ، (1994م) ، **وفيات الأعيان** ، تحقيق إحسان عباس ، ط1 ، دار صادر ، بيروت .

8- ابن السراج ، أبو بكر محمد ، (ب.ت) ، **الأصول في النحو** ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

9- ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، (1996م) ، **الممتع في التصريف** ، ط1 ، مكتبة لبنان .

10- ابن عصفور ، علي بن مؤمن (1419هـ – 1998م) ، **شرح جمل الزجاجي** ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

11- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (2009م) ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة .

12- ابن مالك ، محمد بن عبد الله (1402هـ – 1982م) ، **شرح الكافية الشافية** ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، ط 1 ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة .

13- ابن مالك ، محمد بن عبد الله (1410هـ – 1990م) ، **شرح التسهيل** ، تحقيق عبد الرحمن السيد و د. محمد البدوي المختون ، ط1 ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان .
14- ابن الناظم ، بدر الدين ، (1420هـ – 2000م) ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، ط1 ، دار الكتب العلمية .
15- ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف (1985م) ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق مازن المبارك ومحمد النجار ،. ط 6 ، دار الفكر ، دمشق .
16- ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف (ب.ت) ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
17- ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف (ب.ت) ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
18- ابن يعيش ، يعيش بن علي (1422هـ– 2001م) ، **شرح المفصل** ، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
19- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف (1418هـ – 1988م) ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان ، ط 1 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
20- أبو علي الفارسي (1407هـ – 1987م) ، **المسائل الحلبيات** ، تحقيق حسن هنداوي ، ط 1 ، دار تعلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .
21- الأزهري ، خالد بن عبد الرحمن (ب.ت) ، **شرح التصريح على التوضيح** ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
22- الأشموني ، أبو الحسن علي نور الدين (1358هـ – 1939م) ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط 1 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .
23- البغدادي ، عبد القادر عمر (1413هـ – 1981م – 1986م) ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تحقيق عبد السلام محمد هرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، القاهرة والرياض .
24- البيضاوي ، صادق بن محمد (1421هـ) ، **نزهة الطرف** ، شرح بناء الأفعال في علم الصرف .
25- جرير ، ابن عطية الخطفي (1353هـ) ، **ديوانه** ، شرح محمد حبيب ومحمد إسماعيل ، ط 1 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الصاوي ، مطبعة الصاوي ، مصر .
26- جرير ، ابن عطية الخطفي (ب.ت) ، **ديوانه** ، تحقيق نعمان محمد أمين طه ، ط 3 ، دار المعارف ، القاهرة .
27- الدماميني ، محمد بدر الدين (1403هـ – 1983م) ، **شرح التسهيل** ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقري ، ط 1 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
28- الذهبي ، شمس الدين (1426هـ – 2006م) ، **سير أعلام النبلاء** ، ط 3 ، دار الحديث ، القاهرة .

29- الزمخشري ، محمود بن عمر (1993م) ، **المفصل في صنعة الإعراب** ، تحقيق د. علي ملحم ، ط 1 ، مكتبة الهلال ، القاهرة .
30- السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن (1412هـ – 1992م) ، **نتائج الفكر في النحو** ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
31- سيبويه ، عمرو بن عثمان (1408هـ – 1988م) ، **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام محمد هرون ، ط 3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
32- السيوطي ، عبد الرحمن (1403هـ) ، **طبقات الحفاظ** ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
33- السيوطي ، عبد الرحمن (1427هـ – 2006م) ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
34- السيوطي ، عبد الرحمن (ب.ت) ، **همع الهوامع ، تحقيق عبد الحميد هنداوي** ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
35- الصبان ، محمد بن علي (1417هـ – 1997م) ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك** ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
36- عمرو بن أبي ربيعة (1996م) ، **ديوانه** ، تحقيق فائز محمد ، ط 2 ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
37- العيني ، بدر الدين (ب.ت) ، **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية** ، تحقيق أ.د. محمد تاج ، جامعة الأزهر .
38- الفارقي ، أبو نصر الحسن بن الأفغاني (1980م) ، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، ط 3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
39- القفطي ، جمال الدين أبو الحسن بن يوسف (1986م) ، **إنباه الرواة عن أنباه النحاة** ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
40- المبرد ، محمد بن يزيد (ب.ت) ، **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
41- النجار ، محمد عبد العزيز (1422هـ – 2001م) ، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة .